الحوار العربي – الاوروبي، كون ذلك يعتبر نقضاً لمبادىء الحوار واهدافه». وأضاف: «ان المجلس المركزي أوضح أن أي سعي أساسي فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، يجب أن ينطلق من مبادىء ثابتة تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والاعتراف غير المشروط بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني». وبالنسبة لموقف الادارة الاميركية الجديدة والتصريحات الصادرة عن مسؤوليها، قال: «إن المجلس يرى أن هذا الموقف إنما يمثل إستمراراً للسياسة الاميركية التقليدية المعروفة بعدائها للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير التي تمثله تمثيلاً كاملاً وتقود نضاله من أجل تحقيق أهدافه باستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف». وأوضح مضيفاً: «ان الموقف الاميركي باصراره على تجاهل الحقائق الأساسية في المنطقة، وباستمرار دعمه وتشجيعه للعدو الاسرائيلي يشكل خطراً دائماً على السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره». ثم أشار القاهوم، إلى أن المجلس «إستعرض الوضع في لبنان والأخطار القائمة والمتوقعة نتيجة تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية، واعتبر أن حجر الأساس في مواجهة هذه الأخطار يكمن في تعزيز و وتعميق العلاقة النضالية مع الحركة الوطنية اللبنانية بما يمكن من مواجهة الأخطار بموقف نضالي موحد الاهداف والاداة». وذكر أيضاً «أن المجلس المركزي ثمّن عالياً مقررات قمة الطائف الاسلامية، واعرب عن ضرورة بذل الجهود لرفع المستوى العملي لتنفيذها بما يعزز حركة النضال الفلسطيني في العالم». وأعلن «أن المجلس أشاد بمواقف الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية، كما وحيّا المجلس نضال الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وعاهده على تقديم كل الامكانات لدعم صموده وإستمرار كفاحه العادل حتى تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة». أخيراً ذكر «أن المجلس المركزي قرر تاريخ يوم ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨١، موعداً لانعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة السورية دمشق». ونقلت وكالة «أسوشيتدبرس» عن بعض المصادر قولها، أن المجلس أسقط إقتراحاً تقدمت به بعض الفصائل لوقف الحوار الفلسطيني – الأردني (السفير، ١٦ / ٢ / ١٩٨١). أيضاً، أوردت مصادر فلسطينية مطّلعة قولها أن المجلس المركزي الفلسطيني تبنّى في اجتماعه الاخير هذا، إقتراحاً بفرض التجنيد الإلزامي على جميع الفلسطينيين المتواجدين في الاقطار العربية الخليجية، والاقطار العربية الاخرى المحيطة بالوطن المحتل، إضافة إلى دول المهجر. وأضافت المصادر، أن هذا الاقتراح طرح على أساس ضرورة إشراف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة في الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة، وباعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني) على الفلسطينيين المتواجدين في الدول العربية أسوةً باشراف أية دولة عربية على شؤون رعاياها في أية دولة أخرى. وذكرت هذه المصادر أن الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عرض أمام المجلس نجاح تجربة التعبئة العامة، وذكر أن هذه التعبئة قامت على أكتاف الطلاب الفلسطينيين، باعتبارهم غير مقيدين بأية مصالح ولا يخضعون لأية إجراءات في الدول التي يتواجدون فيها. كما ذكرت أن عرفات دعا إلى ضرورة أن يتبنّى المجلس المركزي وكذلك المجلس الوطني فرض نظام التجنيد الإلزامي لعام واحد على جميع الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم شروط التجنيد». وأضافت المصادر أن المجلس المركزي قرر أيضاً تشكيل لجنة من الأمناء العامين للفصائل المقاومة لدراسة نسب تمثيل المنظمات الفلسطينية داخل اللجنة التنفيذية التي ستنبثق عن دورة المجلس الوطني التي سوف تعقد في ١١ نيسان (أبريل) القادم. وعُلم أيضاً، أن المجلس أحال إلى هذه اللجنة إقتراحاً بتوحيد القوات العسكرية الفلسطينية وتوحيد صندوق الصرف على هذه القوات في إطار جبهوي، على أساس أن تكون هذه الخطوة منطلقاً لخطوة وحدوية أكثر شمولاً. ربدا أن القيادة الفلسطينية عازمة فعلاً على تطبيق إجراءات مالية بالاضافة إلى الاجراءات التعبوية على جميع الفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة، بهدف تعزيز إستقلالية القرار الفلسطيني، والحيلولة دون أن تكون الاحتياجات الحالية للنضال الفلسطيني عامل